أنباء لبنانية

إلى كل لبناني عاشق للحياة ومحب للأمل
نعبر بكم الأراضي والبحار لنصلكم بالغالي لبنان
لتتابعوا أخباره، ونناقش معاً أهم القضايا
في وطنكم الثاني الكويت

lebnews@alanba.com.kw

الرئيس يطالب بحفظ حقوق أهالي ضحايا وجرحى اعتداء إسطنبول

طلب رئيس الجمهورية العماد ميشال عون من وزير العدل سليم جريصاتي التواصل مع اهالي ضحايا وجرحى الاعتداء الارهابي الذي وقع ليلة رأس السنة في احد مطاعم اسطنبول، بغية تبني الدولة اللبنانية بواسطة هيئة القضايا في وزارة العدل مهمة الادعاء على مرتكبي الاعتداء الارهابي حفظا لحقوق ذوي الضحايا والجرحى. وسيتم التواصل مع السلطات التركية المختصة تحقيقا لهذا الهدف.

مصادر «المستقبل» تكشف عن بدء تحرك الماكينات الانتخابية تحسباً للمفاجآت

عون يرفض المزايدة في «إلغاء الطائفية» وبري يطرح ثلاث لاءات

بيروت ـ عمر حبنجر

اعتبر الرئيس ميشال عون أن لجوء البعض الى المزايدة في الحديث عن ضرورة إلغاء الطائفية السياسية الآن لا يؤدي عمليا الى إلغائها، ودعا امام زواره الى احترام الكفاءات لدى كل طائفة، وألا يكون الولاء السياسي وحده هو المعيار الابرز لدى اختيار ممثلي الطوائف للمسؤوليات العامة، مؤكدا انه سيعمل من موقعه على الدفع باتجاه تخفيف وطأة الطائفية وتداعياتها من دون التقليل من غنى لبنان الذي هو في تنوعه وتعدديته، ما جعله بلدا نموذجيا.

وكان الرئيس نبيه بري لوّح بالدعوة الى تطبيق الطائف كاملا، وضمنه تشكيل الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية السياسية، وفيه ايضا غياب النص على النسبية في قانون الانتخابات.

وردا على بري ايضا، قالت القناة البرتقالية الناطقة بلسان التيار الوطني الحر: لا احد في وارد الخصام او الصدام، اللهم إلا اذا كان الهدف البعيد لدى المتضررين من العهد ورئيسه نقل البلد من مشكلة قانون الانتخاب الى ازمة دستورية.

وفي المقابل، وضعت مصادر الرئيس بري ثلاث لاءات في وجه أي حل، وهي: لا لمعاندة رئيس الجمهورية، لا لفرض التمديد او قانون الستين، ولا لإيصال البلد الى الفراغ النيابي، وتوقعت المصادر التوصل الى قانون في الاجتماع المقبل للجنة الرباعية عينها.

القناة البرتقالية اكدت معلومات «الأنباء» عن العودة الى قانون حكومة الرئيس نجيب ميقاتي الذي اعده وزير الداخلية السابق مروان شربل في حينه، وامس سلم شربل الرئيس عون نسخة منقحة عن مشروعه القديم.

وفيه تقسيم للدوائر على الشكل التالي:

عكار: دائرة واحدة.

طرابلس، المنية، الضنّية: دائرة واحدة.

زغرتا، بشري، الكورة، البترون: دائرة واحدة.

جبل لبنان 4 دوائر: جبيل وكسروان: دائرة، المتن الشمالي: دائرة. بعبدا وعاليه: دائرة، والشوف: دائرة.

محافظة الجنوب 3 دوائر: صيدا وقرى وأقضية صيدا وصور وجزين: دائرة. والنبطية ومرجعيون وحاصبية وبنت جبيل: دائرة.

محافظة البقاع: زحلة والبقاع الغربي وراشيا: دائرة. وبعلبك ـ الهرمل: دائرة. بيروت 3 دوائر: اولى وثانية وثالثة.

والمشكلة هنا ان جنبلاط الذي لم يعارض هذا المشروع في حينه رغم كونه فصل الشوف عن عاليه الا انه قد يعارضه هذه المرة استنادا الى مطالبته بضم عاليه الى الشوف.

ويعتقد شربل ان ضم عاليه الى الشوف يحجم اهل السنة في اقليم الخروب الذي هو جزء من الشوف بعدما تصبح الاكثرية الطاغية في دائرتي الشوف وعاليه درزية ومسيحية.

والى جانب النسبي، طرح شربل على الرئيس عون مشروعا اكثريا، امتنع عن الخوض بتفاصيله، مكتفيا بالقول انه يلغي قانون الستين تماما.

يأتي ذلك مع اقتراب موعد 21 الجاري لإصدار 4 مراسيم وهي: دعوة الهيئات الناخبة، وتشكيل هيئة الاشراف على الانتخابات، وصرف الاعتمادات، وتشكيل لجنة القيد، واذا لم يتم توقيعها قبل هذا التاريخ يصبح قانون الستين الذي ينص عليها ساقط حكما، بينما يبقى بوسع مجلس النواب تشريع قانون انتخاب آخر حتى قبل يوم واحد من انتهاء ولايته في 20 يونيو المقبل.

مصادر «المستقبل» قالت لـ «الأنباء» انها تبلغت من حزب الله في جلسة الحوار الثنائي في عين التينة عودة الحزب الى التمسك بالنسبية على مستوى لبنان دائرة انتخابية واحدة، وانه يقبل بالنسبية على مستوى المحافظات وفي اسوأ الاحوال.

المصادر اكدت انها في هذا الوقت تواصل التحضير للانتخابات وكأنها حاصلة غدا، وهكذا تفعل معظم الاطراف تحسبا للمفاجآت.

الرئيس العماد ميشال عون مترئسا جلسة مجلس الوزراء في بعبدا (محمود الطويل)

الحريري يكشف عن الاتجاه لتشكيل لجنة لبنانية ـ سعودية عليا

مجلس الوزراء يناقش الموازنة العامة لـ 2017

بيروت ـ داود رمال

أبلغ رئيس الجمهورية العماد ميشال عون مجلس الوزراء انه في صدد القيام بزيارة رسمية الى كل من جمهورية مصر العربية والمملكة الاردنية الهاشمية تلبية لدعوة كل من الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي والعاهل الاردني الملك عبدالله الثاني بن الحسين، في سياق استكمال الجولات التي قرر القيام بها الى مختلف الدول العربية بعد فترة الانقطاع بسبب الشغور الرئاسي.

وقدم الرئيس عون في مستهل جلسة مجلس الوزراء عرضا لأبرز المواضيع التي أثارها مع الموفدين العرب والاجانب الذين زاروا لبنان مؤخرا، حيث تم تناول موضوع النازحين السوريين وتأثيرهم على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

وعرض الرئيس عون على مجلس الوزراء نتائج المحادثات التي اجراها مع وزير الدولة السعودي لشؤون الخليج العربي ثامر السبهان والتي تضمنت متابعة للمواضيع التي كان بحثها مع خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز. وقال ان هناك الكثير من النقاط التي تم التداول فيها وقد بدأ تنفيذها لاسيما تعيين سفير جديد للملكة في لبنان وزيادة عدد رحلات الطيران السعودي الى لبنان وقدوم الرعايا السعوديين الى الربوع اللبنانية. وطلب الرئيس عون من الوزراء متابعة كل هذه المواضيع مع نظرائهم السعوديين.

بدوره، تحدث رئيس الحكومة سعد الحريري عارضا لأبرز المواضيع التي بحثها مع الوزير السبهان، واكد ان العلاقات الثنائية اللبنانية ـ السعودية، متجهة الى مزيد من التفعيل والانفتاح، مثنيا على كلام رئيس الجمهورية بضرورة التنسيق بين الوزراء المختصين لاسيما ان هناك اتفاقيات ثنائية يجب تفعيلها.

واعلن الرئيس الحريري انه سيصار الى انشاء لجنة مشتركة لبنانية ـ سعودية عليا كما هي الحال بين لبنان وعدد من الدول، وسيتم تفعيل اللجان المشتركة.

وتناول الرئيس الحريري موضوع النازحين السوريين وطلب من الوزراء المعنيين التنسيق مع وزير الدولة لشؤون النازحين معين المرعبي لوضع المشاريع الضرورية لكل ما يتعلق بأوضاع النازحين بالتزامن مع مشاريع انمائية سيتم وضعها وتنفيذها في معظم المناطق.

بعدها بدأ وزير المالية علي حسن خليل يعرض مشروع قانون الموازنة العامة للعام 2017.

وكان مجلس الوزراء التأم في جلسته العادية عند الساعة الحادية عشرة والنصف في القصر الجمهوري، برئاسة الرئيس عون وحضور الرئيس الحريري والوزراء.

لقاء السبهان ـ الحريري في وسط بيروت.. مصادفة

علم أن لقاء الرئيس الحريري بالموفد السعودي الوزير ثامر السبهان في وسط بيروت لم يكن مقررا سابقا، بل كان بمحض المصادفة، ذلك أن وجود الوزير السبهان في أحد المقاهي القريبة من مبنى المجلس النيابي في ساحة النجمة، تزامن مع خروج الرئيس الحريري من جلسة الاسئلة والأجوبة التي كان يعقدها المجلس في هذا الوقت، لأخذ استراحة قصيرة في المقهى نفسه، وبوصول الحريري الى المقهى المذكور، تقدم من الوزير السبهان وتبادلا التحية والمصافحة والمجاملات، وشكره على هذه المبادرة وما لها من انعكاسات على أكثر من مستوى، ابرزها الثقة باستعادة لبنان الأمن والاستقرار.

أوساط متابعة لمهمة السبهان اشارت الى أن تجواله في وسط العاصمة يحمل في حد ذاته رسالة الى المواطنين السعوديين والخليجيين بأنه لا شيء يمنع عودتهم إلى لبنان، الأمر الذي من شأنه أن يوفر لهذا البلد، الذي يراهن على عودة العرب إليه لانعاش اقتصاده بدءا من الصيف المقبل، موسما سياحيا منتظرا في ظل الأوضاع المضطربة في تركيا.

وقد وصف الموفد السعودي الرئيس عون بانه رئيس لجميع اللبنانيين، كما وصف الرئيس نبيه بري بأنه صمام أمان في لبنان ودوره محوري في لبنان والمنطقة، والمملكة تقدر دائما أدواره الايجابية التي يقوم بها لمصلحة لبنان واللبنانيين.

وقال عن النائب وليد جنبلاط انه صديق قديم للمملكة، وعلاقاته دائما استثنائية معها، ودوره محوري في لبنان ولا يمكن تهميشه.

مرارة بري أتاحت لمكاري وزهرة توديع النيابة على كرسي رئاسة المجلس

بيروت ـ أحمد عزالدين

افتقد النواب ادارة الرئيس نبيه بري في جلسة المناقشة العامة التي عقدها المجلس لاول مرة منذ خمس سنوات، لكن ادارة نائب الرئيس فريد مكاري للجلسة لاقت ترحيب من حضر من وزراء ونواب.

وخلال الجلسة، اضطر النائب مكاري لمغادرة كرسي الرئاسة، فسلم الرئاسة الى مقرر هيئة مكتب المجلس عضو كتلة القوات اللبنانية انطوان زهرة الذي يلتقي مع مكاري على صرف النظر عن الترشح للانتخابات النيابية في الدورة المقبلة.

واعترض النائب د.احمد فتفت (المستقبل) داعيا الى ان يتسلم رئاسة الجلسة النائب الاكبر سنا بغياب الرئيس ونائبه حتى لا تصبح رئاسة المقرر سابقة، ورد النواب بأن مكاري اختار زهرة ليودع النيابة برئاسة هذه الجلسة، وقد تولى النائب هادي حبيش تصوير واقعة ترؤس زهرة للجلسة بواسطة الهاتف.

رئيس الحكومة سعد الحريري قال من جهته ان غياب بري لدواع صحية ترك فراغا، فيما اعاد نواب آخرون الفضل بترؤس مكاري ومن ثم زهرة الجلسة الى مرارة الرئيس بري التي تم استئصالها بواسطة المناظير.

الرئيس فؤاد السنيورة دعا الى عقد جلسات مناقشة اسبوعية للحكومة لكن اقتراحه سقط بسبب مخالفته للنظام الداخلي.

ولم يستطع النواب مناقشة اكثر من اربعة ملفات من اصل 16 ملفا يتضمنها جدول الاعمال.

تحليل إخباري

شريط العلاقة من «التسوية الرئاسية» إلى «معركة الانتخابات»

الحريري لا يخاصم عون ولا يختلف معه

عندما أخذ الرئيس سعد الحريري القرار الصعب بتأييد انتخاب العماد ميشال عون رئيسا للجمهورية، لم يأخذ بتحفظات ونصائح وتحذيرات حلفائه والمقربين منه في كتلة المستقبل: هناك من نصحه بالتروي وانتظار أسابيع وأشهر قليلة،وحتى ربيع 2017 لمعرفة من سيكون الرئيس الأميركي الجديد وماذا سيتغير معه، وللوقوف على ما ستؤول إليه الأوضاع في سورية المتأرجحة في مرحلة انتقالية بين الحرب والمفاوضات، هناك من حذره من أنه سيواجه مع الرئيس ميشال عون ما واجهه والده الرئيس رفيق الحريري مع الرئيس إميل لحود من مضايقة ومحاربة، وهناك من لفته الى تسوية غير متكافئة تبقي عون رئيسا لست سنوات، في حين أن بقاءه في الحكومة ليس مضمونا بشكل كامل إلا لبضعة أشهر حتى الانتخابات النيابية في العام 2017، فإذا خسرها أو خرج منها ضعيفا تصبح عودته الى رئاسة الحكومة غير مؤكدة وغير مضمونة، لم يأخذ الحريري بكل هذه النصائح والتحذيرات ومضى قدما في التسوية السياسية التي بموجبها دعم وصول عون الى قصر بعبدا مقابل عودته هو الى السراي الحكومي وتعهد عون له بثلاثة أمور أساسية:.

ـ عدم اللجوء تحت أي ظرف الى إسقاط الحكومة على غرار ما حدث في العام 2010.

ـ الالتزام باتفاق الطائف.

ـ تنقية العلاقات مع الدول الخليجية وفي مقدمتها السعودية.

لم يطلب الحريري ولم يقدم عون أي موقف أو تعهد يتعلق بحزب الله وسلاحه ودوره العسكري في الحرب السورية، وكان واضحا للجميع أن تفاهمات الحريري مع عون لن تكون على حساب التفاهم الموقع مع حزب الله الذي لولاه لما وصل عون الى قصر بعبدا.

جرت جلسة الانتخاب التي لم يحشد فيها الحريري بشكل كاف أعضاء كتلته للتصويت للرئيس عون، وبدا أن الكتلة غير متماسكة في هذا الخيار ولم تكن قد استوعبته بعد، ولكن الحريري وكل كتلته، حتى الرئيس فؤاد السنيورة، أظهروا الإعجاب والتقدير «لخطاب القسم» الدقيق والمتوازن، الاختبار الأول للعلاقة بين عون والحريري كان في تشكيل حكومة العهد الأولى.

ومر هذا الاختبار بنجاح وإن حصل بعض التأخير بسبب عقد عدة كان أبرزها ظاهريا «عقدة فرنجية»، ولكن كان أبرزها في الخفاء عقدة الوزير الماروني (غطاس خوري) الذي أصر عليه الحريري ولم يقبل به عون إلا بعد حصوله على وزير سني (طارق الخطيب) في المقابل، كان متوقعا للتعيينات الإدارية التي تشمل مراكز عدة حساسة أن تشكل الاختبار الثاني للعلاقة.

ولكن حصل أن انفجر لغم قانون الانتخابات وحصل أول تصدع في العلاقة بين الحريري وعون، وأول افتراق في المصالح: فالرئيس الحريري مصلحته السياسية الانتخابية تكمن في أمرين: إما انتخابات على أساس قانون الستين بما يؤمن له الحفاظ على كتلة نيابية كبيرة، وإما تأجيل الانتخابات لسنة أو أكثر ولفترة تكون كافية لتثبيت وضعه في الحكم وخارجه، وتسوية أوضاعه المالية والشعبية واستعادة ما خرج عن سيطرته في الشارع السني.

رئيس الحكومة الحلقة الأضعف وجنبلاط لم يعد على طاولة القرار

الرئيس عون أعلنها صراحة أنه لا يريد لا هذا ولا ذاك، لا قانون الستين ولا التمديد، وأنه مستعد للقفز الى خيار الفراغ، ولكن الفراغ النيابي الذي لم يحسب حسابه أحد لا يمس فقط الرئيس نبيه بري والمجلس وإنما يمس ويعني أيضا الرئيس الحريري والحكومة التي ستصبح في حكم تصريف الأعمال، وبالتالي يكون حصل إخلال بأحد أهم بنود التسوية وهو عدم إسقاط الحكومة بطرق غير عادية تفوح منها رائحة انقلابية.

الرئيس الحريري كان عبر أمام مقربين وفي مجالسه عن ارتياحه لسير العلاقة مع رئيس الجمهورية والتي تحكمها الثقة وروحية التعاون، وعن ارتياحه وسروره لزيارة عون الى السعودية وأن تكون أول دولة يزورها معيدا لبنان الى «عمقه العربي»، ولكن بعد «واقعة» قانون الانتخابات في مجلس الوزراء ومواقف الرئيس واستقبالاته في قصر بعبدا والطريقة التي يدير بها الحكم، بدأ الحريري يتلقى ملاحظات وانتقادات وصل بعضها الى حد تحريضه على رئيس الجمهورية ودعوته الى إثبات وجوده، سمع الحريري كلاما من هذا النوع وبما معناه وفحواه: ـ عون يطبق الطائف على طريقته ويستحدث أعرافا جديدة لتقوية وتعزيز صلاحيات رئاسة الجمهورية (تفعيل المجلس الأعلى للدفاع حصر المفاوضات والاتفاقات الدولية بالرئيس).

ـ عون يعقد الجلسات الهامة والدسمة لمجلس الوزراء في قصر بعبدا ويترك للحريري أن يترأس الجلسات غير المهمة في السراي الحكومي.

ـ عون يتفرد في اتخاذ القرارات وتحديد المسارات والتوجهات، وهذا ما حصل عندما قرر إسقاط خياري الانتخاب على أساس الستين والتمديد، وهذا ما حصل عندما أعلن موقفا مؤيدا للرئيس بشار الأسد وبقائه في أول خروج على سياسة الحياد الإيجابي التي أقرت بدلا من سياسة النأي بالنفس.

عون يعطي الأولوية المطلقة لتحالفه مع حزب الله ويستقوي به

ـ عون نقل «اللعبة والحركة» الى قصر بعبدا الذي صار مركز الجذب والاستقطاب للديبلوماسيين والسياسيين والأحزاب والطوائف وقطاعات المجتمع والاقتصاد والمهن.. إلخ، ولا عجب في ذلك مادام رئيس الجمهورية يستحوذ على كل السلطات تقريبا: الدفاع والأمن، السياسة الخارجية، العدل والقضاء، الاقتصاد بكل تفرعاته (التجارة والنفط والمياه والكهرباء والسياحة والبيئة).

ـ عون يستضعف الحريري ويستشعر ضعفه ويتعاطى معه على هذا الأساس وأنه ليس قادرا على المواجهة.

ـ عون يعطي الأولوية المطلقة لتحالفه مع حزب الله ويستقوي به في معركة استعادة الحقوق والدور والصلاحيات التي تدور في ظل حكومة استعادة الثقة.

ـ المعادلة الحالية في البلد والحكم هي «معادلة عون حزب الله»، وتبعا لذلك فإن الحريري هو «الحلقة الأضعف»، وبري عصره الذهبي الى أفول، ووليد جنبلاط لم يعد على طاولة القرار ومشاركا في صنعه، وباختصار، ثمة في أجواء الحريري وأوساطه من بدأ يعبر عن هواجس ومخاوف من أداء الفريق الرئاسي لكسر قواعد لعبة الحكم التي ترسخت خلال العقد الماضي توطئة لفرض أعراف وقواعد جديدة وبقاء الكلمة الفصل فيها الى رئاسة الجمهورية، وبدا من خلال هذه الأجواء كما لو أن «حربا باردة» بدأت بين رئاستي الجمهورية والحكومة.

لا يصغي الحريري ولا «يدير أذنه» لهذه الانتقادات والمخاوف التي تنم عن سوء نية وهدفها الاستفزاز والإيقاع بين رئيسي الجمهورية والحكومة، ويحرص الحريري على العلاقة مع رئيس الجمهورية وعلى أن تستمر علاقة تعاون مثمر، ويحرص على أن لا يدع أحدا أو ملفا يفسدها ويخربها، الحريري يدرك جيدا:

ـ أن استقراره واستمراره في الحكم يتوقف الى حد بعيد على علاقة مستقرة مع رئيس الجمهورية.

ـ أن العلاقة مع عون تخفف من وطأة حزب الله وتوجد مساحة سياسية عازلة بينه وبين الحزب.

ـ أن العلاقة مع «عون الرئيس» تتقدم على العلاقة مع أي حليف سواء كان بري أو جنبلاط أو جعجع.

ـ أن أي مواجهة مباشرة مع عون في هذه المرحلة ستطيح عملية بناء الثقة ومعها التسوية السياسية والأسس التي قامت عليها.

ولذلك، فإن الحريري لا يتجاوب مع أي مسعى أو مخطط لإيجاد شرخ بينه وبين عون أو لاستخدامه في محاربة عون، لا بل يمارس سياسة الانكفاء الى الخطوط الخلفية والاحتماء بها، كما هو حاصل في معركة قانون الانتخابات، حيث يقف جنبلاط في الواجهة وعلى خط التماس المباشر مع عون، وحيث تبدو المشكلة والمعركة وكأنها حصر بين عون وجنبلاط فيما هي في الواقع أكثر تشعبا، فمن جهة هي مشكلة جنبلاط مع حزب الله، ومع النظام السوري، ومن جهة أخرى وفي مكان ما هي مشكلة الحريري مع حزب الله، ومع عون، ولكن لا جنبلاط من مصلحته كشف مشكلته مع الحزب، ولا الحريري من مصلحته تفجير علاقته مع رئيس الجمهورية، وأغلب الظن أن الأمور ستسير ضمن خطوط وضوابط التسوية، وأن الانتخابات النيابية ستجري ولكن ليس على أساس قانون الستين وليس في موعدها، وإنما على أساس قانون جديد وبعد تأخير لأشهر يسمى «تمديدا تقنيا».